العرب
الثلاثاء 2021/08/31
السنة 44 العدد 12165

نفاد الوقود يهدد محطات الكهرباء في عدن بالتوقف

تصدر الجدل الدائر منذ أشهر حول معاناة سكان عدن مع فقدان الوقود واجهة الأحداث بعد أن تيقنوا من عجز السلطات عن توفير المشتقات النفطية لتشغيل محطات الكهرباء قبل توقفها بسبب الأزمة المالية الحادة، والتي ستجعلهم يدخلون في نفق أكثر قتامة في ظل عجز الحكومة عن تفكيك خيوط الأزمة.

عدن – لم يتفاجأ المتابعون للشأن الاقتصادي اليمني بإعلان مؤسسة الكهرباء الحكومية في مدينة عدن بجنوب اليمن، أنها ستضطر إلى إيقاف محطات الكهرباء مع اقتراب معظم مخزون المازوت والديزل على النفاد في ظل عجز الحكومة عن توفير المشتقات النفطية.

ويواجه قطاع الكهرباء تحديات وصعوبات كبيرة ومتراكمة منذ سنوات وزاد معدل أحمال الطاقة الكهربائية في عدن مع التوسع العمراني والكثافة السكانية الكبيرة، حيث إن إجمالي الطاقة التي تحتاجها عدن يصل إلى 570 ميغاواط بينما تنتج المحطات أقل من 150 ميغاواط يوميا أي ما يقارب 30 في المئة فقط من الطلب.

> 80
> في المئة من قدرة المحطات ستتوقف نتيجة تأخر الدفعة الرابعة من منحة النفط السعودية

وكانت مؤسسة الكهرباء الحكومية قد حذرت مساء الأحد الماضي من توقف أكثر من 80 في المئة من القدرة التوليدية بشكل كامل، بسبب قرب نفاد وقود محطات الكهرباء نتيجة تأخر وصول الدفعة الرابعة من منحة النفط السعودية.

وقالت المؤسسة في بيان إن "الوقود المتبقي من مادة الديزل بخزانات مصافي عدن يكاد يكفي لمدة لا تتجاوز يومين فقط"، مما سيؤدي إلى زيادة ساعات انقطاع الكهرباء ودخول المدينة المعلنة عاصمة مؤقتة للبلاد في ظلام دامس.

وتعاني عدن البالغ عدد سكانها 863 ألف نسمة من نقص فادح في الوقود وكذلك تراجع عمليات الصيانة لمحطات الطاقة المملوكة للدولة، والتي كانت من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى أزمة كهرباء مزمنة.

وعبر السكان عن غضبهم بسبب استمرار تردي الأوضاع المعيشية والخدمات خاصة في قطاع الكهرباء مع ارتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف إلى أكثر من 40 درجة مئوية رغم مرور أكثر من ست سنوات من تحرير عدن من الحوثيين.

وأكد سكان في عدن لوكالة رويترز أن ساعات الانقطاع وصلت إلى خمس ساعات يوميا في الأيام القليلة الماضية، وهم الآن على أعتاب الدخول في الظلام في حال لم يتم توفير الكميات اللازمة لتشغيل المحطات.

ويتّهم يمنيون رجال أعمال ومسؤولين كبارا وضباطا في القوات المسلّحة جميعهم مرتبطون بحزب الإصلاح التابع لجماعة الإخوان المسلمين الذي يشكل تيارا قويا داخل الشرعية اليمنية، بالاستيلاء على جزء كبير من أنشطة قطاع النفط ويقومون تحويل موارد القطاع النفطي لحساباتهم الشخصية.

ولا يتردّد البعض الآخر في إرجاع أزمة توفير الكهرباء إلى الفساد الحكومي وسوء التصرّف بالموارد المتوفّرة، بما في ذلك مساعدات سعودية سخيّة موجّهة تحديدا لتحسين خدمة تزويد السكان بالطاقة الكهربائية.

وكانت السعودية قد أعلنت في مارس الماضي عن تقديم منحة مشتقات نفطية لليمن تبلغ 351.3 ألف طن من المازوت و909.5 ألف طن من الديزل بقيمة تقدر بنحو 422 مليون دولار، لتشغيل أكثر من 80 محطة كهرباء في المحافظات الواقعة تحت سيطرة الحكومة الشرعية اليمنية.

وقد وصلت عدة دفعات من منحة المشتقات النفطية السعودية في الأشهر الثلاثة الماضية إلى محافظات عدن وحضرموت والمهرة.

لكن السعودية وضعت شروطا لاستمرار المنحة النفطية أبرزها قيام الحكومة اليمنية بإصلاحات هيكلية وتمويلية في القطاع المتعثر.

وكانت مؤسسة الكهرباء الحكومية قد أكدت مطلع الشهر الجاري أن توقف القدرة التوليدية المشتراة بشكل كامل، جاء بسبب تراكم الديون المالية المستحقة لمحطات الطاقة التابعة للقطاع الخاص لدى الحكومة اليمنية.

وقال مسؤول حكومي في مؤسسة في ذلك الوقت لرويترز، لم تكشف عن هويته، إن "توقف محطات الكهرباء تسبب بفقدان نحو 130 ميغاواط من الطاقة المولدة" في المدينة الساحلية.

ورفضت الشركات خطاب ضمان لمستحقاتها من محافظ عدن أحمد حامد لملس، وكذلك تعهد رئيس الوزراء معين عبدالملك بسداد الالتزامات المالية المستحقة للشركات الخاصة.

وبررت الشركات موقفها المتشدد ورفضها كل محاولات الحكومة والسلطة المحلية بعدن لثنيها عن توقيف محطاتها بأن ملاك الشركات الأجنبية يطالبون بمستحقاتهم فورا أو إيقاف محطات الطاقة.

وطيلة الأشهر الماضية دخل المسؤولون عن محطة الحسوة القريبة من عدن في سباق مع الوقت من أجل تأمين استمرار عمل معدات قديمة بمحطة الكهرباء الرئيسية بالمدينة، والتي لا تعمل فيها سوى وحدتين من أصل خمسة وتنتجان نحو 50 ميغاواط من الكهرباء في منطقة يبلغ فيها العجز حوالي 300 ميغاواط.

وتأتي الوضعية الراهنة بعد أسبوع من إعلان صندوق النقد الدولي أنه خصص 665 مليون دولار من حقوق السحب الخاصة، في مسعى لتخفيف أزمة اقتصادية وإنسانية حادة في البلد الذي تمزقه الحرب منذ أكثر من سبع سنوات.

ويعيش سكّان المناطق اليمنية الخاضعة لسيطرة السلطة المعترف بها دوليا بقيادة الرئيس عبدربه منصور هادي أوضاعا بالغة الصعوبة لم يشهدوا لها مثيلا في حياتهم بسبب الغلاء الجنوني في أسعار المواد الأساسية نتيجة تهاوي قيمة العملة، والذي يربطه خبراء المال والاقتصاد بسوء التصرّف في الموارد والفساد المستشري في مؤسسات الشرعية.

وما زاد من تعقيد المشكلة وفاقم معاناة اليمنيين هو انهيار العملة المحلية بعد أن بلغ سعر صرف الدولار 1040 ريالا في حين لا يزال سعره عند نحو 600 ريال في المناطق الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي.

من يتحمّل المسؤولية

لبنان يحاول يائسا سد منافذ الاحتكار والتجارة الموازية

وزارة الاقتصاد تلزم المطاحن والمخابز بتقنين توزيع كميات الطحين والخبز

كثفت السلطات اللبنانية من جهودها لمكافحة التجارة الموازية ومحاصرة المحتكرين بعدما استغلت بعض اللوبيات الأزمة السياسية والاقتصادية الخانقة لتشعل فتيل الأسعار وخاصة في مادتي الطحين والخبز، في وقت يكابد فيه المواطنون من أجل تحصيل قوتهم اليومي بعد انسداد آفاق الاستيراد بسبب شح السيولة النقدية.

آخر معارك الحفاظ على قوت اللبنانيين

بيروت – أصدر وزير الاقتصاد والتجارة بحكومة تصريف الأعمال اللبنانية راؤول نعمة قرارا يقضي بمكافحة والاحتكار والسوق السوداء للطحين والخبز، في محاولة يرى خبراء أنها لن تأتي بنتائج سريعة بسبب الفوضى الاقتصادية التي تسببت فيها الطبقة السياسية.

ويتصاعد تذمر اللبنانيين منذ أشهر جراء فقدان السلع الأساسية المعروضة في السوق، نتيجة قيود الاستيراد التي يفرضها مصرف لبنان المركزي بسبب شح السيولة النقدية، ما أدى إلى ارتفاع سعرها بشكل لم يعد مقبولا.

وأرجع كثيرون، بمن فيهم المسؤولون بحكومة تصريف الأعمال ذلك الأمر إلى لوبيات الاحتكار وازدهار السوق السوداء التي تستفيد من الأزمة السياسية الخانقة منذ الاحتجاجات، التي اندلعت في منتصف أكتوبر 2019 ضد سوء إدارة الحكومات المتعاقبة للأزمة.

راؤول نعمة

المحتكرون استغلوا الوضع وأربكوا السوق بزيادات أرهقت الناس

ورغم أن محاصرة اللوبيات تبدو أمرا صعبا لبلد تبدو سلطته عاجزة عن فعل أي شيء في ظل الظروف الحالية وبسبب تحكم بعض الأطراف السياسية في المشهد الاقتصادي، إلا أن ثمة من لديه بعض التفاؤل في القدرة على توفير الغذاء وبالأسعار الرسمية.

ونقلت وكالة الأنباء اللبنانية الرسمية عن نعمة قوله في بيان "إننا نريد السيطرة على أسعار الخبز المدعوم بعدما دأب المحتكرون على استغلال الوضع لتحقيق الأرباح وإرباك السوق وأشعلوا الأسعار بزيادات أرهقت المواطنين".

وانهارت العملة مع نفاد الدولار في البلاد، وعدم وجود أي خطة إنقاذ للدولة في الأفق، وارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة 400 في المئة. وأصبح الشجار في محلات السوبر ماركت شائعا، وكذلك صور الأشخاص الذين ينبشون في القمامة بحثا عن الطعام.

وقال نعمة إنه "جرى ضبط العديد من عمليات تهريب الطحين والخبز المدعومين كما جرى ضبط العديد من عمليات الاحتكار للطحين المدعوم، كما ثبت وجود سوق موازية، يباع من خلالها الطحين والخبز بأسعار أعلى من السعر الرسمي".

ويتضمن القرار قيودا مشددة على قطاع المخابز وموزعي الطحين، إذ سيكون أصحاب المطاحن والمخابز مطالبين بإدراج أسمائهم في لائحة رسمية صادرة عن المديرية العامة للحبوب.

كما أن على أصحاب المخابز مدّ المديرية أسبوعيا بجدول تفصيلي يحتوي أسماء موزعي ربطات الخبز المعتمدين لديه، ومجموع ربطات الخبز من النوعين الكبير والصغير التي يقوم ببيعها للموزعين.

وحتى تقوم وزارة الاقتصاد بتضييق الخناق أكثر على السوق السوداء، قامت بالضغط على أصحاب المخابز وقالت إنهم سيتعرضون للشطب من قائمة المستفيدين من قسائم الطحين التي تصدرها المديرية العامة للحبوب في حال أدلوا بمعلومات غير دقيقة.

ويأتي القرار بعد أسبوع من إعلان وزارة الاقتصاد عن زيادة سعر الخبز المدعوم للمرة السابعة خلال عام، رغم الأزمات الاقتصادية المتلاحقة. وبررت القرار بارتفاع أسعار الوقود وتكلفة نقل الطحين ونقل الخبز لمراكز البيع إلى جانب انقطاع الكهرباء وزيادة تشغيل المولدات.

وبحسب الأسعار الجديدة، فيبلغ سعر ربطة الخبز الكبيرة 4500 ليرة (2.99 دولار بسعر الصرف الرسمي) كحد أقصى وربطة حجم وسط بسعر 2750 ليرة (1.8 دولار بسعر الصرف الرسمي) كحد أقصى.

أما في المتاجر فتبلغ أسعار ربطة الخبز الكبيرة خمسة آلاف ليرة (3.3 دولار بسعر الصرف الرسمي) وربطة الخبز حجم وسط بسعر 3250 ليرة (2.1 دولار بسعر الصرف الرسمي).

ويواجه لبنان أسوأ أزمة مالية واقتصادية في تاريخه الحديث، وتراجعت معه قدرة المركزي على تلبية دعم الأدوية والمواد الأساسية والمشتقات النفطية، ما أدى إلى انخفاض مخزونها، وعدم توافر المحروقات في غالبية محطات الوقود التي أقفل قسم كبير منها.

وصنف تقرير مكافحة الأزمات الغذائية الصادر عن الأمم المتحدة مؤخرا لبنان ضمن لائحة الدول الساخنة بسبب مؤشرات تدهور الوضع الغذائي، وخاصة بسبب التوجه إلى رفع الدعم عن السلع الغذائية الأساسية.

ومنذ بداية الأزمة وفي الوقت الذي تزايدت فيه تحذيرات الخبراء من أن لبنان يسير نحو انهيار وشيك، حمل الكثير من اللبنانيين أطرافا سياسية باللعب على وتر "قوت الشعب" لتحقيق مكاسب سياسية.

وكانت مصادر مطلعة قالت لرويترز في أبريل الماضي إن أطرافا محسوبة على جماعة حزب الله سارعت إلى تخزين المواد الغذائية والنفطية بهدف توسيع نفوذها بين اللبنانيين، الذين تعجز الدولة عن توفير أبسط حاجياتهم.

ولا توجد أرقام رسمية عن حجم السوق السوداء في لبنان، لكن اتحاد المصارف العربية قال في دراسة نشرها في أكتوبر الماضي إنها ضعيفة ولا تزيد عن ثلاثة ملايين دولار يوميا، وهذه إشارة إلى أن سعر الدولار الذي يتراوح في المتوسط عند 21.5 ألف ليرة حاليا سيسقط بسرعة إلى سعر الصرف الرسمي إذا استقرت الأوضاع.

وقالت الدراسة إنه بعد قيام الحكومة بالإصلاحات سيهبط أكثر لأن صندوق النقد الدولي سيقدم نحو 15 مليار دولار هبات ومساعدات إلى لبنان إضافة إلى 12 مليار دولار من مؤتمر سيدر، حيث المبلغ جاهز لتقديمه للبنان من أجل القيام بنحو 220 مشروع مما يجعل الكتلة النقدية من الدولارات كبيرة في لبنان وهذا يؤدي إلى هبوط سعر العملة الأميركية كثيرا.

الاقتصادات الكبرى تواجه صعوبة في تجاوز تداعيات الجائحة

باريس – تواجه معظم الاقتصادات الكبرى صعوبة في تجاوز الأزمة الصحية وإعادة المؤشرات إلى ما كانت عليه قبل الوباء على الرغم من تخفيف قيود الإغلاق والأموال الضخمة التي تم تخصيصها لمساعدة القطاعات على النهوض من كبواتها.

وقالت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (أو.إي.سي.دي) الاثنين إن معظم الاقتصادات الكبرى في العالم مازالت تسجل نموا أقل من مستويات ما قبل جائحة كورونا، وذلك على الرغم من "تسارع" وتيرة النمو خلال الربع الثاني من هذا العام.

وأوضحت المنظمة، ومقرها باريس، أن إجمالي الناتج المحلي في دول المنظمة مازال أقل بنسبة 0.7 في المئة مقارنة بنهاية عام 2019، قبل الإعلان عن ظهور فايروس كورونا.

وتأتي هذه الأرقام على الرغم من نمو إجمالي الناتج المحلي لاقتصادات مجموعة السبع بنسبة 1.6 في المئة خلال الربع الثاني من هذا العام، بارتفاع بنسبة 0.4 في المئة مقارنة بالربع الأول.

وكشفت مؤشرات النمو في الربع الأول من العام الجاري حجم الخراب الاقتصادي الناجم عن إجراءات الإغلاق للحد من انتشار فايروس كورونا المستجد، حيث سجل الاقتصاد الأوروبي والأميركي والياباني انكماشات حادة.

ويؤكد خبراء المنظمة وجود "تفاوت قوي بين ما تطلق عليه المنظمة الاقتصادات السبعة الكبرى"، حيث سجلت بريطانيا أسرع وتيرة نمو بنسبة 5 في المئة تقريبا من أبريل حتى يونيو الماضيين، عقب انكماش اقتصادها بنسبة اثنين في المئة خلال الربع الأول من العام الجاري.

وسجلت ألمانيا والولايات المتحدة نموا بنسبة 1.6 في المئة، بينما كانت كندا البلد الوحيد بمجموعة السبع التي انكمش اقتصادها خلال الربع الثاني، بينما سجلت فرنسا واليابان نموا بنسبة 0.9 و0.3 في المئة على التوالي.

وعلى الرغم من توقع نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي بصورة قوية هذا العام فإن البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يتوقعان أن يكون النمو "غير متساو" حيث ستتراجع اقتصادات الدول الأقل ثروة والتي تعتمد على السياحة.

وكانت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد حذرت منذ ثلاثة أسابيع من أن "الغموض المستمر" المتعلق بجائحة كورونا يعني أن الاقتصادات الكبرى قد تسجل على الأقل "نموا متوسطا" خلال الأشهر المقبلة.

وتنعكس هذه الوضعية على مجمل نشاط الاقتصاد العالمي كما أن هذه التحذيرات تؤكد أن النتائج العكسية لن تكون على اقتصادات الدول الكبرى بل ستتسرب إلى معظم الدول النامية الأكثر تضررا من الأزمة الصحية.

منظمة أو.إي.سي.دي

الاقتصادات الكبرى تنمو بأقل من مستويات ما قبل الجائحة

وتكشف تقارير وتحاليل لخبراء أن آمال تعافي الاقتصاد خلال العام الجاري في ظل حملات التلقيح لا تخفي فاتورة الخسائر الباهظة التي سيدفعها الاقتصاد العالمي، وخصوصا بالنسبة إلى الدول النامية بسبب محدودية قدراتها المالية وتشديد القيود على ميزان المدفوعات وعدم كفاية الدعم الدولي لها.

وذكر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) في مارس الماضي أنه حتى لو حدث تعاف أقوى من التوقعات خلال العام الحالي سيخسر الاقتصاد العالمي تريليونات الدولارات من إجمالي الناتج المحلي نتيجة الجائحة وإجراءات الإغلاق.

وقال المؤتمر في تقرير أصدره في ذلك الوقت إنه رغم احتمال نموّ الاقتصاد العالمي خلال العام الحالي بمعدل 4.7 في المئة فإن إجمالي الناتج المحلي سيظل أقل بنحو 10 تريليونات دولار ممّا كان يمكن أن يكون عليه لو لم تحدث الجائحة، وهو ما يعادل نحو ضعف إجمالي الناتج المحلي لليابان ثالث أكبر اقتصاد في العالم.

وكان الاقتصاد العالمي قد سجل في العام الماضي أكبر انكماش له منذ بدء تسجيل بيانات النشاط الاقتصادي العالمي في أوائل الأربعينات من القرن الماضي.

وحذرت أونكتاد من اتساع الهوة بين الدول النامية ونظيرتها المتقدمة؛ ففي حين اتخذت الدول الغنية إجراءات مالية ضخمة لتحفيز اقتصاداتها كما فعلت الولايات المتحدة مؤخرا بإقرار حزمة تحفيز بقيمة 1.9 تريليون دولار، وفي حين عاد الاقتصاد الصيني إلى النمو في أواخر العام الماضي، لا تزال الدول الأقل حجما والأفقر تعاني في مواجهة تداعيات الجائحة.

وأشارت إلى أن الدول النامية تتحمل الجزء الأكبر من عبء التراجع الاقتصادي العالمي بسبب محدودية قدراتها المالية وتشديد القيود على ميزان المدفوعات وعدم كفاية الدعم الدولي لها ما أدى إلى أحد أكبر التراجعات في الدخل الفردي بالنسبة إلى إجمالي الناتج المحلي.